التطهير المالي وخوصصة
المؤسسات العمومية
الجـزائـرية

د. بوخدوني وهيبة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة البليدة
البريد الإليكتروني: boukhdounio @yahoo.fr

ملخص المداخلة

لجأت الدول النامية إلى المشروعات العامة مع بدء برامجها التنموية لتحقيق التراكمات الرأسمالية اللازمة لإرساء البنية الأساسية واستغلال الموارد المتاحة في وقت كان فيه رأس المال الخاص غير قادر على أداء هذا الدور وفي ظروف دولية سار فيها الفكر الاشتراكي ،الأمر الذي أدى إلى نمو كبير في حجم المؤسسات العامة على حساب المؤسسات الخاصة ،وإلى زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي .

وقد أثبتت التجربة أن القطاع العام لم يستطيع القيام بأعباء التنمية وأهدر الموارد المتاحة وتميز أداؤه بالبيروقراطية ،بحيث نجد أن مؤسسات القطاع العام تعمل بأقل من نصف طاقتها ،وبإنتاجية وفعالية متدنيتين في العديد من الحالات.

وباعتبار الجزائر واحدة من هذه الدول فإنها لا تستثني من هذه الأزمة ،حيث تعيش المؤسسة الجزائرية أزمة تسيير عويصة ،لا سيما المؤسسة العمومية ،إذا لوحظ ضعف كبير في تقنيات التسيير ،كما أشارت العديد من الدراسات إلى أن معظم المؤسسات العمومية الجزائرية كانت تسير بطريقة تقليدية وبيروقراطية أعاقت تطورها وتوسعها .

هذا ما جعل السلطات الجزائرية تفكر جديا في إصلاح المؤسسة العمومية وتقوية نظامها وإنعاشها لتتمكن من منافسة مثيلاتها من الدول المتطورة ،لكن هذا الحل تطلب اللجوء إلى هيأت دولية تكون مشرفة على عمليات الإصلاح وبالتالي خضعت لبرامج التثبيت والتصحيح الهيكلي.

ويعتبر مشروع إصلاح المؤسسة العمومية قفزة نوعية في برنامج تنظيم وتسيير الجهاز الاقتصادي ،فمن خلال مبادئه يحاول لإضفاء صيغة جديدة في طبيعة مساهمة المؤسسة لتحقيق التكامل والاندماج.

لذا ينبغي الإشارة إلى أول إصلاح اقتصادي تمثل في إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية والتي كان يعتقد أنها الحل الذي يمكن المسيرين من التحكم في المؤسسات مردوديتها المالية والاقتصادية ثم تلتها إعادة الهيكلة المالية التي اعتبرت خطوة في وضع الأطر التسييرية التي تسمح باتخاذ القرارات ،والتي تهدف من خلالها الدول إلى تجسيد الاستقلالية المالية.

ومن إجراءات هذه العملية إعادة هيكلة ديون المؤسسات وامتصاص مستحقاتها ،والبحث عن التدابير الكفيلة بتشيع الطاقات البشرية المتاحة ،إلا أن هذا الإصلاح قد شهد تباطؤ كبير من حيث التطبيق ،مما أثر وأخل بمختلف المراحل.

وقد تتالت هذه الإصلاحات ،ومن جملة قضاياها مراجعة برنامج تمويل مشاريع التنمية فبعد ما كانت ظل المرحلة السابقة الدولة وحدها الممولة لجميع هذه المشاريع اقتصاديا أو اجتماعيا ،وبعد العجز الهيكلي الدائم والمزمن الذي أصبحت تعاني منه ميزانية الدولة ،وخاصة بعد انخفاض عائدات المحروقات وارتفاع هيكل مستحقات خدمات الديون الخارجية ،إضافة إلى تفاقم عجز المؤسسات العمومية فقد بات من الضروري تطبيق سياسة الفصل نين ميزانية المؤسسة ،وتجسد هذا في قانون رقم 01/08 الصادر في12/01/88 وهو قانون استقلالية المؤسسات.

لكن حتى تتمكن المؤسسات العمومية من المرور إلى مرحلة الاستقلالية ،اقترح المجلس الــوطني للتخطيط ضرورة إجراء تطهير مالي لبعض المؤسسات والبنوك التي يرى تطهيرها ضروري لتلبية بعض الأهداف المتضمنة تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة ، ومن أهم إجراءاته هي معالجة مشكل المستحقات التي هي على عاتق المؤسسات وكذا القروض المقدمة من طرف البنوك بصفة خاصـــة ،وهذا لوضع حد لتدهور الوضعية المالية للمؤسسات الهيكلية التي سوف تسمح لها بتنفيذ مخططها التوجيهي ،مع التكفل في إطار شفاف بتكلفة التطهير المالي ،وهذا بالاشتراك ما بين كل المؤسسات بصورة تضامنية بالارتباط مع النظام المال وصناديق المساهمة وكذا السلطة العمومية.

والإشكالية التي نريد طرحها في مداخلتنا هي كتالي:
هل يعتبر التطهير المالي كحل كافي لمعالجة وضعية المؤسسة العمومية الجزائرية وجعلها أكثـــر فعالية وتنافسية في هذه الظروف الاقتصادية الدولية الصعبة ؟ أم أنها غير مؤهلة في أن تلعــب الدور الذي سيلعبه القطاع الخاص؟
وللإجابة على إشكاليتنا سوف نتطرق في دراستنا إلى المحاور التالية :
– أهداف التطهير المالي للمؤسسة .
– على مستوى الاقتصاد الكلي
– على مستوى الاقتصاد الجزئي

– إجراءات التطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية .
– مستحقات على المؤسسات المنحلة .
– مستحقات على المؤسسات غير المتزنة ماليا وغير المستقلة .
ج) – مستحقات على المؤسسات غير المتزنة مالا والمستقلة .
3) – نتائج عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية .
– عقد النجاعة (le contrat de performance)
– تقييم العملية.

4) – ضرورة عملية إعادة الهيكلة الصناعية وأهم محاورها
أ)– الضرورة الداعية لعملية إعادة الهيكلة الصناعية .
1)– الوضعية الإجمالية للاقتصاد
2)– إنجاح برنامج الاستقرار
3)– إخفاق سياسات التطهر المالي.

– أهم محاور إعادة الهيكلة الصناعية.
1)– انسحاب الدولة .
2)– تحريك قطاع الإنتاج بتقويم المؤسسات .

5)– ضرورة خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية وشروط نجاحها.
أ)– المبررات الداعية للجوء إلى الخوصصة
ب)– أهداف وكيفية الخوصصة.
ج)– اختيارات وطرق تطبيق الخوصصة.

خـــــاتـــــمـــــة عـــــامـــــة

للإجابة على الإشكالية المطروحة في المداخلة يمكن في الأخر من خلال المحاور التي تم التطرق إليها استخلاص ما لي:

1)- عملية التطهير المال هي حل مؤقت ولا يمكن أن تعتبر كحل جذري كونها اهتمت فقط بالوضعية المالية وليس بمشكل التسيير الذي يعتبر من الأساليب الرئيسية لنجاح المؤسسة.

2)- لا يمكن تعريف أو فهم الخوصصة بالمعنى الضيق وهي عملية تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص تمليكا أو إدارة فهذا التعريف ضيق ومحدود كون الخوصصة في معناها الواسع تشمل قيام الفعاليات الاقتصادية بدور فعال في تحريك النشاط الاقتصادي ،وإتاحة الفرصة لها لكي تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال أيجاد المشاريع الجديدة والإبداع في تطوير المنتجات الاقتصادية ولا يقتصر دورها على تملك أو إدارة المشاريع القائمة ،إذا أن ذلك لا يساعد على النمو التقدم الاقتصادي ،ويصبح على هذا النحو عملية الخوصصة بالنسبة للمؤسسة العمومية الجزائرية مجرد عملية نقل المشاريع ليس فيها قيمة مضافة.

3)- إن برنامج الخوصصة حديث العهد في الفكر الاقتصادي المعاصر وهو مازال يمر بمراحله التجربة والخطأ لا سيما في الدول النامية وفي الدول التي انهار فيها الاقتصاد الموجة ،ولم يثبت حتى الآن أن هذا البرنامج قد أثبت نجاحه بصورة فائقة حتى يتسنى الدعوى إليه بمفرده كحل واحد ووحيد للمشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية ،وعليه ينبغي النظر إلى الخوصصة على أنها واحدة فقط ضمن عدد من الإستراتيجيات التي تسعى إلى زيادة كفاءة مؤسسات القطاع العام.

محتوى المداخلة

مـــــــقـــدمــــة

لجأت الدول النامية إلى المشروعات العامة مع بدء برامجها التنموية لتحقيق التراكمات الرأسمالية اللازمة لإرساء البنية الأساسية واستغلال الموارد المتاحة في وقت كان فيه رأس المال الخاص غير قادر على أداء هذا الدور وفي ظروف دولية سار فيها الفكر الاشتراكي ،الأمر الذي أدى إلى نمو كبير في حجم المؤسسات العامة على حساب المؤسسات الخاصة ،وإلى زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي .

وقد أثبتت التجربة أن القطاع العام لم يستطيع القيام بأعباء التنمية وأهدر الموارد المتاحة وتميز أداؤه بالبيروقراطية ،بحيث نجد أن مؤسسات القطاع العام تعمل بأقل من نصف طاقتها ،وبإنتاجية وفعالية متدنيتين في العديد من الحالات.

وباعتبار الجزائر واحدة من هذه الدول فإنها لا تستثني من هذه الأزمة ،حيث تعيش المؤسسة الجزائرية أزمة تسيير عويصة ،لا سيما المؤسسة العمومية ،إذا لوحظ ضعف كبير في تقنيات التسيير ،كما أشارت العديد من الدراسات إلى أن معظم المؤسسات العمومية الجزائرية كانت تسير بطريقة تقليدية وبيروقراطية أعاقت تطورها وتوسعها .

هذا ما جعل السلطات الجزائرية تفكر جديا في إصلاح المؤسسة العمومية وتقوية نظامها وإنعاشها لتتمكن من منافسة مثيلاتها من الدول المتطورة ،لكن هذا الحل تطلب اللجوء إلى هيأت دولية تكون مشرفة على عمليات الإصلاح وبالتالي خضعت لبرامج التثبيت والتصحيح الهيكلي.

ويعتبر مشروع إصلاح المؤسسة العمومية قفزة نوعية في برنامج تنظيم وتسيير الجهاز الاقتصادي ،فمن خلال مبادئه يحاول لإضفاء صيغة جديدة في طبيعة مساهمة المؤسسة لتحقيق التكامل والاندماج.

لذا ينبغي الإشارة إلى أول إصلاح اقتصادي تمثل في إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية والتي كان يعتقد أنها الحل الذي يمكن المسيرين من التحكم في المؤسسات مرد وديتها المالية والاقتصادية ثم تلتها إعادة الهيكلة المالية التي اعتبرت خطوة في وضع الأطر التسييرية التي تسمح باتخاذ القرارات ،والتي تهدف من خلالها الدول إلى تجسيد الاستقلالية المالية.

ومن إجراءات هذه العملية إعادة هيكلة ديون المؤسسات وامتصاص مستحقاتها ،والبحث عن التدابير الكفيلة بتشيع الطاقات البشرية المتاحة ،إلا أن هذا الإصلاح قد شهد تباطؤ كبير من حيث التطبيق ،مما أثر وأخل بمختلف المراحل.

وقد تتالت هذه الإصلاحات ،ومن جملة قضاياها مراجعة برنامج تمويل مشاريع التنمية فبعد ما كانت ظل المرحلة السابقة الدولة وحدها الممولة لجميع هذه المشاريع اقتصاديا أو اجتماعيا ،وبعد العجز الهيكلي الدائم والمزمن الذي أصبحت تعاني منه ميزانية الدولة ،وخاصة بعد انخفاض عائدات المحروقات وارتفاع هيكل مستحقات خدمات الديون الخارجية ،إضافة إلى تفاقم عجز المؤسسات العمومية فقد بات من الضروري تطبيق سياسة الفصل نين ميزانية المؤسسة ،وتجسد هذا في قانون رقم 01/08 الصادر في12/01/88 وهو قانون استقلالية المؤسسات.
لكن حتى تتمكن المؤسسات العمومية من المرور إلى مرحلة الاستقلالية ،اقترح المجلس الوطني للتخطيط ضرورة إجراء تطهير مالي لبعض المؤسسات والبنوك التي يرى تطهيرها ضروري لتلبية بعض الأهداف المتضمنة تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة ، ومن أهم إجراءاته هي معالجة مشكل المستحقات التي هي على عاتق المؤسسات وكذا القروض المقدمة من طرف البنوك بصفة خاصة ،وهذا لوضع حد لتدهور الوضعية المالية للمؤسسات الهيكلية التي سوف تسمح لها بتنفيذ مخططها التوجيهي ،مع التكفل في إطار شفاف بتكلفة التطهير المالي ،وهذا بالاشتراك ما بين كل المؤسسات بصورة تضامنية بالارتباط مع النظام المال وصناديق المساهمة وكذا السلطة العمومية.
والسؤال المطروح: هل يعتبر التطهير المالي كحل كافي لمعالجة وضعية المؤسسة العمومية الجزائرية وجعلها أكثرفعالية وتنافسية في هذه الظروف الإقتصادية الدولية الصعبة أم أنها غير مؤهلة فيأن تلعب الدور الذي سيلعبه القطاع الخاص؟

1/أهداف التطهيير المالي للمؤسسات .

إن التطهير المالي هوعملية القضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسة العمومية تجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن.

ويقصد بتحقيق التوازن المالي المؤسسة هو إعادة التوازن للأصول والخصوم في ميزانيتها وذلك من خلال تمويل الأصول الثابتة بموراد طويلة أو متوسطة الأجل ،والأصول المتداولة بموارد قصيرة الأجل مع توفير بعض الشروط مثل القدرة على الوفاء بالديون المستحقة ،وتوفير السيولة النقدية الكافة ،وعلية فإن التطهير المالي يعتبر مقياس خارجي يرافق المقاييس الداخلية لمخطط تعديل المؤسسات العمومة التي تعاني من صعوبات مالية ،وهو تقنية تعتمدها الدولة لإعادة التوازن المالي لميزانيات المؤسسات بغرض إعانتها والنهوض بها،من أجل تحقيق أهداف أساسية على مستوى الإقتصاد الكلي وعلى مستوى الإقتصاد الجزئي.

1-1 --على مستوى الإقتصاد الكلي:

تتمحور الأهداف في الإسراع بتطبيق الإصالحات الإقتصادية ميدانيا والحفاظ على القطاع العمومي الذي عجز عن التحكم في وسائل الإنتاج.

1-2- على مستوى الإقتصاد الجزئي:

تتمحور الأهداف في توفير الشروط اللازمة لإستقلالية المؤسسات العمومية وتكييفها مع ظروف وشروط التسيير اللامركزي وهكذا تهيئتها للتأقلم مع ميكانيزمات إقتصاد السوق، وتتم هذه العملية عن طريق إجراء تشخيص داخلي وخارجي للمؤسسة وذلك من اجل التوصل إلى معرفة

قدراتها ونقاط قوتها وضعفها،ومعرفة محيطها الخارجي باعتبارها جزء من الكل، فهي تعيش في محيط تتأثر وتؤثر فيه، عن طريق العلاقة القوية الموجودة بينهما، هذا المحيط بنظرته العالمية أصبح يتجه اليوم أكثر فأكثر نحو التقلب والتغير السريعين، هذا يتطلب من المؤسسات (خاصة مؤسسات القطاع العام التي كانت تعيش تحت قيود البيروقراطية والجمود) أن نتدرب من جديد على كيفية العيش مع هذا التحول.

إن التطهير المالي يسمح للمؤسسة بدعم وتقوية محفظتها(محفظة اموالها)، وتحسين هيكلها المالي وذلك بتقليل إعتمادها على القروض البنكية، والبحث عن الحلول الناجحة والملائمة لمواجهة ديونها المستحقة خاصة منها الفوائد، والحسابات البنكية المكشوفة التي تمثل النسبة الكبيرة من الديون، وبهدف تحقيق هذه الحلول إتخذت تدابيروذلك عن طرق حصر للمشاكل التي تعاني منها المؤسسات مع دراسة مشاكل كل مؤسسة على حدة.

2/ إجراءات التطهير المالي للمؤسسات العمومية الإقتصادية :

- بموجب المرسوم التنفيذي 91/27الصادر عن وزارة الإقتصاد والمديرية المركزية للخزينة المؤرخ في16مارس1991،هذا المرسوم الذي جاء ليحدد شروط شراء الخزينة العمومية للديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية التي هي على ذمة المؤسسات الإقتصادية العمومية وهذه الديون هي على شكل قيم منقولة أو سندات مساهمة قابلة للتداول الحر ،ومن أجل السير الحسن لعملية التطهير جاءت تعليمة صادرة عن وزارة الإقتصاد – المديرية المركزية للخزينة – بتاريخ 2أكتوبر 1990–الهدف منها إنشاء "صندوق تطهير للمؤسسات العمومية لدى الخزينة" حيث يقوم بتنظيم عملية ويمكن دوره في تكوين رأس مال هذه المؤسسات والبحث عن الإستقرار النقدي الداخلي وذلك بعد حصوله على إيرادات من ميزانتة الدولة وموارد الإقتراض كما نجد أن عملية التطهير المال لم تتخذ نفس الطريقة ونفس الكفية في جميع المؤسسات التي مستها عملة التطهير ,بل لكل مؤسسة خصائصها وظروفها ونتائج دراسة فحوصها وفي أغلب الأحيان صنفت المؤسسات كالأتي من حيث الإستحقاقات :

أ / – مستحقات على المؤسسات المنحلة.

ب / – مستحقات على المؤسسات غير المتزنة ماليا وغير المستقلة.

ج / – مستحقات على المؤسسات غر المتزنة مالا والمستقلة.

2–1– مستحقات على المؤسسات المنحلة:

وهي مؤسسات منبثقة عن إعادة هيكلة المؤسسات لسنة 1980، وهذه المؤسسات كانت تابعة للمؤسسة الأم التي كانت عليها دون إثر عملية هيكلتها وفي نفس الوقت إن هذه الديون لم توزع على المؤسسات المنبثقة من إعادة الهكلة ،فقد قامت الخزينة العامة بعملية تطهير حقوق البنوك على المؤسسات وذلك بشراء حقوق البنوك ،وأصدرت الخزينة العامة "سندات " تسمى قسمة الصفر« coupon zéro » ودلك لمدة 20سنة بمعدل 5%،وهي غير قابلة لإعادة التمويل ،الخصم لدى البنك المركزي (بنك الجزائر) وغيرقابلة للخصم في السوق الإعادة النقدية مما يساعد البنك عل تخصيص مؤنات غر خاضعة للضريبة لنفس المدة والمبلغ .

هذه العملية ليست تغيير في الحقوق المشكوك فها بل هي تغيير عميق في العلاقة الموجودة بين الدائنين والمدينين في انتظار إقامة سوق مالية لإمكانية تحويلها إلى اصول مالية سائلة.

2– 2 مستحقات على المؤسسات غير المتزنة وغر المستقلة:

وهي مؤسسات لم تسطيع الحصول على الإستقلالية نتيجة لنتائج الدراسات والفحوص التي أجريت عليها ،وتتمثل ديونها في السحب على المكشوف وفي أكثر الأحيان تكون مبالغ ضخمة فجاءت العلمية بطريقتين :

- تحديد مستوى السحب العادي الموافق بين 06أشهر إلى 09 أشهر من رقم الأعمال حيث يتمتحول السحب على المكشوف إلى قروض متوسطة الأجل كليا أو جزئيا ،مع منح مهلة للتسديد مدتها سنتان على الأقل ،حث تحدد معدلات الفائدة حسب شروط السوق العادية للقرض مع العلم أن هذه القروض ستكون خاضعة لمعير الربحية وقدرة السدد.
- تطهير باق الديون وهو السحب على المكشوف غر العاد والموافق ل09أشهر من رقم الأعمال السنوي حيث يتم تجميده لمدة عامين على أن يتم شراءه في الأخر من طرف الخزنة العمومة على شكل سندات مساهمة ،ولاتخضع هذه الديون لمعدل فائدة معين ،وفي نفس الوقت تتحصل البنوك بالمقابل على تعويض من "صندوق تطهير المؤسسات العمومية" بمعدل يحدد من بنك الجزائر وبأتفاق مع الخزينة ،وممثل التخطيط كما يقوم بنك المؤسسة على أساس المعلوات المأخوذة من بنك الجزائر بتحديد سقف القروض التي يعاد تمويلها بالنسبة لسنة 1991 ،كما يجب على المؤسسة العمومية أن تعمل على إعداد مخطط تعديل داخلي.

2- 3 مستحقات على المؤسسات غير المتزنة ماليا والمستقلة:

حسب المرسوم التنفيذي لوزارة الإقتصاد رقم 91/27،مرت علمية تطهير المؤسسات المستقلة المتدهورة ماليا بمرحلتين :

المرحلة الأولى : تتم قبل 31 مارس 1991عن طريق

- تحديد حقوق البنوك على هذه المؤسسات بصفة نهائية بكونها تسحب على المكشوف والممتدة إلى غاة 1996/12/31.
- تحديد مستوى القروض القصيرة المدى الموافقة بين (06) أشهر (09) أشهر من رقم الأعمال حسب وضعية المؤسسة ماليا .
- تثبيت قيمة الديون بقروض متوسطة وطويلة الأجل بمعدلات فائدة تحدد وفق شروط سوق القرض بصفة عادية.

المرحلة الثانية: وهي الناتجة عند مخطط الإصلاح الذي يمكن من :

- شراء جزء من مسحوب هذه المؤسسات بإصدار سندات مساهمة من المؤسسة العمومية الإقتصادية نفسها ،أو سندات من الخزاينة .
- إعادة تكون رأس مال المؤسسة من طرف صناديق المساهمة .
- إصدار ضمانات على جزء من القروض المصرفية من طرف صنادق المساهمة أو من أية مؤسسة مالية متخصة.
- إعداد مخطط إصلاح داخلي وتقديمه للبنك ولصناديق المساهمة بتخفيض النفقات ،والبحث عن سيولات بمساهمات الشركات .

3 – نتائج وتقييم عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية الإقتصادية:

3-1 – نتائج عملية التطهر المالي:

1 – عملية التطر الأولية أدت إلى تدخل الدولة عن طريق الخزينة العمومية بإصدار أوراقغير قابلة لإعادة الخصم وأيضا إعادة تحديد مستوى السحب على المكشوف الذ أدى إلى :

- لمؤسسات المنحلة إلى إصدار الخزينة لسندات في شكل قسيمات صفرية بمعدل فائدة 5%سنوا ولمدة 20سنة.
- المؤسسات الغير مستلقة والتي تخص 22 مؤسسة إلى إعادة شراء مستحقاتها مقابل إصدار سندات بمعدل 5%لمدة تسديد 26 سنة .
- المؤسسات المستقلة إلى إعادة شراء مستحقاتها مقابل إدار سندات من طرف الخزينة .

- 2 – إعادة شراء الخزنة للحافظة المالية تجاه البنوك بمبلغ 31.2مليار دج في سـنة 1991 و127.2مليار دج في سنة 1992 .
- 3 – إعادة النظر في عملية التطهير المالي عن طريق إعداد مخطط تصحيح داخل وذلك لأن عملية التطهير المالي لم تحقق النجاح الذي كان مرجو ا منها لأنها جاءت في ظروف صعبة مرت بها المؤسسة العمومية الإقتصادية .إضافة إلى تخصيص أموال للتطهيـر خـلال سنوات 93،94،95،1996، حيث حدد مبلغ 83.5 مليار دج في 1993 و76 مليارد ج في1994 148.5مليار دج 1995 و124.5 مليار دج في 1996 إضافة ‘لى قيام المؤسسـات العموميـة الإقتصادية بعقود النجاعة ،(contrat de performance) هذه العقود تـتم بـين المؤسسـة والسلطة الوصية من جهة وبين المؤسسة والبنوك التجارية من جهة أخرى.
- يعتبر هذا العقد من بين الشروط الرئيسية لنجاح مقـاييس التعـديل للمؤسسـات العمومية ويتمثل في تحديد الطرق والوسائل المستخدمة التي تسمح للمؤسسة ببلـوغ الأهـداف المرسومة في إطار مخطط التعديل ،وبالتالي بلوغ مستوى مقبول من المردودية.
- والجدول أدناه يوضح كيفية معالجة الكشوفات البنكية للمؤسسات المستقلة ،وغيـر مستقلة وذلك من خلال اتفاق تم بين البنك الوطني الجزائري والخزينة العمومية.
-

اتفاق بتاريخ	**31 مارس1993**	**12ديسمبر1992**	**14ديسمبر1992**
نوع المؤسسة	مستقلة	منحلة	غير مستقلة
الكشوفات المصرفية	6187.000	10.59000	55.130.290
نوع السند	قسيمات سندية من النوع (B)	قسيمات صفرية coupon-zero	قسيمات سندية من النوع (B)
المدة الزمنية	26 سنة	20سنة	26سنة
المعدل	%5	%5	%5
استحقاق 1992	309.350	00	2.756.514
استحقاق 1993	309.350	00	4.961.726
استحقاق 1994	566.350	00	4.851.466
استحقاق 1995	553.500	00	4.851.466
استحقاق 1996	540.650	00	4.631.344
استحقاق 1997	527.800	00	4.520.684
استحقاق 1998	514.950	00	4.410.423
استحقاق 1999	502.100	00	4.300.163
استحقاق 2000	489.250	00	4.189.902
باقي الدفع	6.369.900	2.810.176	54.360.860

-
-
- المصدر :

LOUNIS Ahcéne : la politique Monétaire Case l'Algérie,Mémoire de Magistère, ISE,Univrsité d'Alger P.152

3 – 2 – تقييم العملية:

رغم أن عملية التطهير المالي لم تمس كل المؤسسات العمومية إلاأن نتائجها كانت إجابية لكون أن معظم المؤسسات العمومية التي طبقت عليها عملية التطهير المالي قد تم امتـا خسـائرها المتلاكمة بألها الافي ،زيادة على هذا فإن بعض الكشوفات لهذه المؤسسات قد اشتريت من طـرف

الخزينة العمومية ,كل هذا فإن سمح للمؤسسات العمومية بتطوير جزء من هياكلها المالية خصوصا هناكبعض التحسن في قدرات الإستدانة.

غير أن أثر هذه النتائج الموجبة كان محدودا وذلك لنقص الإهتمام بجانب الإستغلال خاصة سياسة المبيعات ،وطبيعة الشركاء التجاريين للمؤسسات العمومية ،والوضعية المعقدة التي تميز مجموعة الحقوق ،فه عوامل تجعل أجل تغطية الكشوفات طويل جدا وهذه الأجال تفوق المعيير المسموح بها ف مختلف قطاعات النشاط.

إن المقاييس الملموسة للتطهر المال لم تتخد إلا في أوخر 91–92ولم تطبق في معظم حالات المؤسسات العمومة إلاف مزانية دورة 92 ولهذا فإن مدة ونتيجة هذا التطهير كانت محدودة.

إذا تقبلنا أن كل مؤسة عمومية معنية بإمكانية التطهير المالي ،فإن من غير المسموح أن تدخل جميعها ضمن هذه العملية مهما كانت وضعيتها المالية ولإقتصادية ،لهذا كان من الأفضل إختيار إلا المؤسسات التي قدمت مشروع تعديل حقيقي بأعتبار أن التطهير المالي مكلف جدا .

نلاحظ أيضا من خلال عملية التقييم أن الدولة قامت بتصحح وتقييم كل العيوب الناجمة عن نظام التسيير السابق إلى جانب إعادة إعطاء توزان بين خصوم وأصول المؤسسات العمومية بهدف إحدث تطهير في حساب الإستغلال وذلك عن طريق التخفض من المصاريف المالية الناجسة عن أسعار الفائدة الجديدة ،إلا أن معظم حسابات وأرقام ميزانيات المؤسسات تعتبر خيالية وغر حقيقة ،ليس لا أي دليل محاسبي منطقي يعبر عن الوضعة الفعلية للمؤسسات.

يمكن أيضا أن نتصور مسبقا أن منهجية التطهير المالي بنيت على أساس غير صحيح وبالتالي سنشك في مصداقية وجدوى هذه العملية ،كما أن الأرباح المستخلصة في نهاة الدورة ليس لها أ أساس من الصحة لأنها واقعيا غير قابلة ها أمولا لاتحقق التوازن إلانظريا وحسب الكتابة المحاسبية التي تعتمد في أغلب الأحان على مبدأالتكلفة الحقيقة خاصة في مجال تقم الأستثمارات والمخزونات وحتى مستحقات المؤسسة .

وأخيرا يمكن القول أن طريقة ومنهجة التطهير المالي جاءت نتيجة الجدال الذ كان قائما بين تصورين الأول كان يعتقد بضوررة إجراء مثل هذه العملية ،وذلك نظرا للعبء الذي تحملته. المؤسسات نتيجة قيامهابمهام مختلفة ليست من صلاحيتها ،وإنما هي من صلاحية الدولة ،وعلى هذا جب تغطة مدونيتها باستخدام موارد الخزينة العمومية ،أما الرأيالثاني فيعتقد بأن العجز المسجل في حسابات المؤسسة العمومية ناتج بالدرجة الأولى لسوء التسيير الداخلي من جهة ،وإلى عدم الإستغلال العقلاني للموراد المتوفرة من جهة أخرى ،لذلك أجمعت الإقتراحات على ضرورة الحد من الإصدار النقدي والتقليل من لإستتدانة الخزينة العمومية من البنك المركزي (بنك الجزائر) تفاديا لعواقب التضخم ،وانخفاض قيمة العملة الوطنية التي تنعكس على ارتفاع الأسعار .

4 – ضرورة عملية إعادة الهيكلة الصناعية:

تمثل هذه العملية مجموع الإجراءات المتعلقة بإعادة تنظيم وتوزيع وعصرنة أداة الإنتاج الوطنية قصد رفع فعاليتها ،ومقدار تنافسها وادماجها في التقسم الدولي للعمل ،فهي إذن استراتيجيةللرفع من الفالعية والكفاءة ،وعنصرا هاما في تصحيح الإقتصاد الوطني ،وتعتمد للضرورة الداعية لعملية إعادة الهيلكة الصناعية على :

- الوضعية الإجمالية للأقتصاد .
- إنجاح برنامج الإستقرار.
- إخفاق سياسات التطهير المالي.

ومن التدابير المعتمدة في هذا المجال:

4–1 – مواصلة تثبيت إطار الإقتصاد الكلي:

يمثل الهدف فيما يلي:

* كبح جماح التضخم وتقليل العجز المالي.
* إنعاش النمو من خلال:

- بعث الإستثمار
- إنشاء مناصب عمل منتجة.

ويمر هذا البرنامج عبر :

- تحرير التجارة .
- تعديل نسب المبادلات مع الأخذ بعين الإعتبار التوازن بين العرض والطلبفيخصوص العملة الصعبة
- تحكم أحسن في الضريبة ،خاصة في ضريبة القيمة المضافة.
- تقليص الدعم لأسعار المواد الضرورية .
- تحرير الأسعار بالنسبة للمواد الأخرى .
- تثبيت نسبي لأجور الوظيف العمومي وتعديل إرتفاع الأجور على مستوى المؤسسات العمومية.
- التحكم في نمو الكتلة النقدية.
- التحكم في العجز المالي.

بالموازتتواصلت عملية تسديد مديونية الخزينة للنظام البنكي كما تواصلت مجهودات تطهير المؤسسات العمومية .

4 –2 – تحرير الإقتصاد:

يهدف إلى مايلي:

- تحرير العلاقات بين المتعاملين الإقتصاديين
- تعاقد هذه العلاقات في إطارتشريعي وتنظيمي موحد .

ويمر بما يلي:

- تطوير القطاع الخاص وتشجيع المبادرة الخاصة.
- تقليص التدخل المباشرة للأدراة في نشاطات إنتاج وتوزيع السلع والخدمات .
- إلغاءإحتكارات أو شبه إحتكارات القطاع العام .
- تفتح الإقتصاد على المستثمرين الأجانب
- تحرير التجارة الخارجية.

لكن لاغمكل هذه الإصلاحات التي حدثت على مستوى الإقتصاد وعلى مستوى المؤسسة العمومية الجزائرية إلاأن دور الدولة لم يختلف كلا فلا زالت تحافظ على سيطرتها ،إما من خلال الصناديق أو المجلس الوطني للتخطيط الذي يعتبرالهيئة العليا التي تحضر للمؤسسة استراتجيتها ،تم تحول تفويض السطلة إلىالشركات القابضة التي أصبحت تملك إسمها في هذه المؤسسات لتديرها لصالح المساهميين ،إذن هل فعلا تتمتع المؤسسة الجزائرية باستقلالتيها! وهل هناك من حل آخر لهذا الوضع حتى تعتمد المؤسسة على نفسها وتتخلص من أبوة الدولة لها! لهذا فكر المشرع الجزائري في حل جديد يسمح للمؤسسة العمومية بالإبتعاد عن هيمنة الدولة ويسمح لطاقمها الإداري بأن كون وحده صاحب القراروذلك عبر حل يفرضه وضعها الحالي وهو الخوصصة.

5 – ضرورة خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية:

5 – 1– المؤسسة العمومية والخوصصة:

بدأت الخوصصة كسياسة إقتصادية وكبرنامجتنموي لبعض الحكومات منذأوئل الثمانيات ،وكانت أولى الحكومات التي تبنت هذه السياسة ونفدتها كبرنامج عمل لتحقيق معدل نمو اقتصادي أفضل هي المملكة المتحدة بفضل رئيسة وزرائها حين ذاك "السيدة تاتشر " وكان شعارها حين بداتبإعلان ساسة حكومتها الإقتصادية أن ملكية الدولة للمشروعات الكبيرة وإدارتها لهذه الملكية يخضع هذه المشروعات لفلسة إدارة تحكها العقلية البيروقراطية التي لاتناسب وعقلية إدارم الأعمال التي لايملكها ولا مارسها إلاقطاع الأعمال الخاص.

ولكن الملاحظ أن الإقتصاديات التي تسود فيها المنافسة فإن الهدف الأساسي مـــن عمليـــة الخوصصة هوزيادة الإنتاجية وتحسيين مستوى الأداء وتعظيم الربحية مما يؤدي إلى رفع مستوى رفاهية المواطن ،وتحقيق معدل نمو إقتصادي أفضل.

أما بالنسبة للدول النامية فإن عملية الخوصصة تعتبر كحل لمجمل المشاكل الإقتادية ،خاصة تلك المتعلقة بعجز مؤسسات القطاع العام وتبقى السبيل الأكثر إقتراحا من طرف الهيـــأت الماليـــة العالمية ،لكن لابد أن نشير إلى نقطة مهمة في هذا المجال وهو أن الخوصصة ليست هـــدفا فـــي حدذاته وإنما هي من بين الوسائل الممكن إتخاذها من أجل رفع كفاءة الآداء بما يؤدي إلى زيـــادة الإنتاج وإيجاد فرص عمل جديدة ،وانخفاض الأسعار وتحسين ميزان المدفوعات ،وكلها نتائج تقود إلى النتيجة النهائية وهي تحقيق رفاهية المواطن اقتصاديا واجتماعيا ،فالخوصصةلست الدواء المسكن ،ولا العلاج الذي يفيد كل الأمراض التي تعاني منها المؤسسات العامة.

وتشير أيضا إلى أن مفهم الخوصصة ليس واضحا بعد من الجانب النظري والتطبيقي كون العملية تأخذ عدة أشكال وتقنات لكن يبقى المفهوم السائد لهذه العملية هو قيام الدولة بتحويل ملكيـــة المؤسسات العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص وذلك ضمن إطار شامل وهـــو تقلـــيص دور الدولة ف النشاط الإقتصادي .

5 – 2 لماذا اللجواء إلى الخوصصة:

يبررقرار الخوصصة في الجزائر بعوامل ذات طابع مـــالي وإقتصـــادي وإداري وتســـيري ونخص بالذكر:

1. عجزمتزايد للمؤسسات العمومية الإقتصادية حي أصبحت هذه الأخيرةتشكل عبئا ضـــخما لمزانية الدولة.
2. إنعدام فعالية أجهزة مراقبة تسييرعمليات المؤسسات العمومية ،وأن هذه الوضعية ناتجـــة أساسا عن التعقيد في الهياكل الإدارية وتعدد الإجراءات وتنوع مجالات التدخل ،وقد أدت مجمل هذه الأسباب إلى إنشاء جهاز مراقبة الذي يعتبر مصدر (الشلل والتقييد) الذي حث على إنعدام المسؤولية وتحفيز المسيرن والمراقبين.
3. الجمود الملاحظ في التسيير والذي لايتماشى مع نظام اختيار المسيرين حيث بينت التجربة أن المراقبة الصارمة التي تمارسها الدولة على المؤسسات العمومية أدت إلى نفور مسيري هذه الأخيرة .

لذا نرىأنه يمكن خدمة مصالح الدولة خدمة أحســـن عبـــر عقـــد – برنـــامج contrat Programme والذي تحدد فيه مسؤولة مسيري المؤسسات العموميـــة حســـب النتـــائج المتحصل عليها .

عتبر توضيح علاقة الدولة مع المؤسسات العمومية وذلك ف إطار سياسة إعادة الهيكلـــة الصناعية الجارية كعنصر أساسي في برنامج إصلاح المؤسسات العمومية الإقتصادية غير أنه من المسلم به حاليا هو أن الخوصصة التي هي عنصر هام في إعادة الهكلة الصـــناعة أدت إلى تحريك العالم المغلق لمسير المؤسسات العمومية ،وقد نزعت نوع الإحتكار الذي كان يمارسه مسيرو المؤسسات .

5 – 3 أهداف الخوصصة:

بأختصار فإن أهداف الخوصصة هي ذات طابع مالي وإقتصادي وسياسي.

- على الصعيدالمالي:

سيسمح تحول الملكية من القطاع الخاص بتخفيض من النفقات العمومـــة وتخفبـــف أعباء الدولة تجاه القطاع العام .

- على الصعيد الإقتصادي:

سيسمح تحويل الملكية من تحسين فعالية المؤسسات العمومية والإسراع فـــي فـــتح السوق العالمية لرؤوس الأموال.

- على الصعيد السياسي:

سيسمح تحويل الملكية من تقوية سوق الأسهم الجماهرية وترقية مساهمة العمال في رأس مال المؤسسة وذلك باشراكهم في السير الحسن لمؤسساتهم.

5 – 4 معايير إختيار المؤسسات الممكن خوصتها :

هناك مجموعتان من المعير لاختيار المؤسسات الممكن خوصصتها وهي كالآتي :

أ) معايير إدارية .

ب) معايير إقتصادية.

5 – 1– المعايير الإدارية :

غالبا ما قترح بأن برنامج الخوصصة جب أن يبدأبالمؤسسات السهلة أي تلك المؤسسات التي لها أقل مشاكل وفي نفس الوقت تسمح من الإستفادة من تجارب الخوصة يطريقة"التعليم عن طريق التجربة".

أولا : يمكن خوصصة المؤسسات الصغيرة و المتواسطة بأقل صعوبات ممكنة.

ثانيا : المؤسسات العمومية التي تنشط فيقطاع المناقشة إذ أن هذه المؤسسات لاتتطلب نفقات كبيرة لإصلاحها قبل بيعها كما أنه يسهل تقييم أصولها وستشد انتباه المستثمرين الخواص ومن الممكن أن يقل فل العمال بها .

ثالثا : ويتعلق الأمربالمؤسسات التي تشكو من بعض الصعوبات أو الحالات الأكثر تعقيد وإذا كللت العمليات الأولى للخوصصة بالنجاح فيسهل إذن الإنتقال إلى الحالات أكثر تعقيدا .

5 – 2 المعايير الإقتصادية :

تستدعي المعايير الإقتصادية للجوء إلى الأدوارالممكن أن يلعبها القطاع العام والقطاع الخاص على حد السواء في تنمية الأقتصادالوطني وينبغي القيام في أول الأمر بأختيار المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والتي تنشط في القطاع المنافسة،ولاتطرح الخوصصة لمثل هذه المؤسسات إلامشاكل قليلة(مثلا :قاعات السنما ،المركز التجارية ،محطات البنزين ،الفنادق.......الخ). وكذا المؤسسات التابعة لقطاعي الصناعة والزارعة وعلى سبيل المثال(النسوجات ،الصيد ،المناجم....الخ) ويجب أن يمنح برنامج الخوصصة الأولية لهذه الؤسسات .

أما في ميخص المؤسسات التابعة لقطاع الغير خاضع للمنافسة فيجبتمسها الخوصصة في آخر المطاف وتبرر خوصصتها عندما يكون تسيرها غيرفعال وإن تعزز الحكومة تنظيمها بعد خوصصتها .

وتكون عملية الخوصصة سيئة إذا كان دلك يتمثل في استبدال الإحتكار العام بالإحتكار الخاص .

والمؤسسات التي تنشط في قطاع الإحتكار على وجه العموم مؤسسات توزيع كهرباء،والغازوخدمات

الهاتف، وتوزيع المياه ،والأنابيب ،وشبكات نقل الكهرباء على مسافات طويلة ،وطرق السكة الحديدية،

ومن الضرور بمكان تنظيم الإحتكار الطبيعي سواء الخاص منه أو العام وذلك لسببين إثنين:

فالأول له صلة بتوزيع الأرباح والثان يتعلق بمفهوم الفعالة الإقتادة حيث يرىالإقتصاديون أن صاحب الإحتكار بتخيضه للأنتاج ويرفعه للأسعار سوف سوف يلحق ضررا بالتوزيع الفعال للموارد.

وعموما للتأكد من أن سيرورة الخوصصة هي في نمو مستمر يجب الأخذبعين الاعتبار المعاييرالتالية (كحالة عامة) للتعرف على المؤسسات الممكن خوصصتها :

- أدنى حد من إعادة الهيكلة .
- إمكانيات تحقيق أرباح لإجبابية .
- حجم المؤسسة .
- دعم إدارة الأعمال .
- توفير وصحة المعطيات الإحصائية ومحاسبة المؤسسة.
- ظروف السوق ملائمة .

- ضبط حد أدنى للتنظيم.
- الحد الأدنى من عملية عملة فصل العمال المطلوب.
- المؤسسات التي تكون عملية التقويم فيها سريعة.

5 – 4 – تقنيات الخوصصة :

توجد عدة تقنيات لخوصة المؤسسة العمومية الإقتصادية ،يمكن إستعمال هذه التقنيات بصفة فردية أو متجمعة حسب الإتضاء ،كما يمكن إحصاء اهما كالآتي:

1. إدخال أسهم المؤسسات العمومية ف البروصة.
2. الإستثمار الخاص (أو بالتراضي).
3. بيع الأصول للمسيرين والمستخدمين .
4. قرض الإيجار (أو عقد الإيجار) وعقود إدارة الأعمال contrat de management.
5. بيع الأصول .
6. تأسيس شركات مختلفة .
7. توزيع الأسهم المجانية (تحرر الأسهم).
8. التصفية
9. نزع الإحتكار.

وفيما يلي نقدم وصف موجز لهذه التقنيات.

1 – إدخال أسهم في البورصة:

تتطلب هذه التقنية وجود وسير سوق البورصة وهي مناسبة أكثر لعرض أسهم معتبرة. والمزة في هذه التقنية هي أن اسعارالأسهم يحددها سوق البورصة ،ومن جهة أخرى ،فإن شفافية الإجراءات والصفقات مضمونة فهذه التقنية جذ مهمة من اجل النقل المباشر للملكية .

2 – الإستثمار الخاص:

إن استثمار الخا هوبيع جزاء أو مجمل أصول مؤسسة عمومية لمستثمر خاص سبق تعبنه ويمكن أن تم البيع إما عن طريق المنافسة بالبيع بالمزاد العلني إلى مقدم أعلى عرض في إطار إعلانات عن المناقصة ،وإما من خلال التفاوض المباشر مع شخص أو أشخاص وطنيين أو أجانب.

يتم استعمال الإستثمار الخاص غالبا تكون الأسواق المالة غير متطورة أو غير موجودة وتظهر محاسن هذا المنهج فيمرونة إجراءت نقل الملكية ،وتتمثل مساوئها في غياب الشفافية خلال الصفقات.

3 – بيع الأصول المسيريين والمستخدمين:

تقترح مجموعة من المسيريين والمستخدمين شراء أصول أو ملكية المؤسسة في حالة فشلالمناهج السابقة ،فيستعمل إذن هذا المنهج عندما لايمكن إشراك الجمهور أوبيع أسهم في سوق البروصة فتجد الدولة نفسها أمام اختيارين :إما البيع للمسيرين والمستخدمين أو التصفية .وعندما يطرح مشكل الزيادة في عدد العمال تم معالجته من طرف الممتلكن الجدد.

إ ن محاسن هذا المنهج تتمثل فيكونه يستجيب لمطالب المساواة للمسيرين والعمال التابعين للقطاع المعني بالخوصصة .

4 – عقد الإيجاروعقود التسيير:

في هذه الحالة ،تمس الخوصصة جانب التسييرولاتمس الملكية ،لأنها تبقى مائة في المائة(100%) بين أيدي الدولة .

يتك اللجواء إلى مسير خاص قصد التكفل بتسيير مؤسسة عمومية نظرا لكفاءته وخبرته ومهارته ،فأمام الدولة اختياران ،إمام إبرام عقد إيجار مع الخواص (مع اختيار الشراء) أو إبرام عقد إدارة الأعمال (.......) في تسيير المؤسسة العمومية مقابل مبلغ جزافي دفع دوريا لحساب الدولة– صاحبة الملك . ويكون صاحب الإيجار مسؤولا كاملا على الخطر التجاري الذي ينتج عن تسيير المؤسسة العمومية .

أما في الحالة الأخيرة ،فتعد الدولة بدفع رواتب للمسيريين وتكون مسؤولة تماما على الخطر التجاري.
5 – –بيع الأصول:
في هذه الحالة تأخذالخوصصة شكل بيع الأصول وليس الأسهم ،فعمليات البيع تشبه الإستمثار الخاص ،ويمكن أن يتم البيع حسب منهج الإعلان بالمناقصة أو حسب منهج المزاد العلني.
6 – الشركات المختلطة:
حسب هذا المنهج يشارك رأس المال الخاص في رأس المال العام بشراء جزء من أصول المؤسسة العمومية .ويتكفل بتسيير المؤسسة.
7 – التوزيع المجاني لأسهم المؤسسات الإقتصادية العمومية :
توزيع أسهم أو أصول المؤسسات العمومة مجانا لعمال المؤسسة "الإدارة والعمال"وللجمهور الواسع "للرشدين" إي لتطوير "المساهمة الشعبية "
إن ميزة هذا المنهج هو أنها تمس جزاء هاما من الجمهور وتكون أكثر فعالية عندما يتعلق الأمر بخوصصة جماهيرية .
لكن للمواطن "الراشد " الحق في اكتساب عدد من الأسهم مجانا ،يطبق هذا المنهج لاسيما في بلدان أروبا الشرقية حيث مست الخوصصة كل الميادين في نفس الوقت .
لقدقامت روسيا بخوصصة 80% من مؤسساتها العمومية ،وتم توزيع 70% من أصول هذه المؤسسات لكل مواطن روسي باستعمال طريقة "فوشير"(قسيمات) أو بالتوزيع المجاني لمسندات المساهمة.
كما يسمح هذا المنهج بالإنطلاق في عملية الخوصصة ويحل مشكل التقييم والقضاء على مشكل القدرة الشرائية إلاأنه يطرح مشكل تداول القسيمات الموزعة في مابعد .

8 – التصفية :
إن منهج الخوصصة يتمثل أيضا في تصفية المؤسسات العمومية غير الإستراتيجية وغير القابلة للأستمرار ، وبالتالي فسح المجال للقطاع الخاص حتى ينطلق في نشاطات جديدة أكثر تطورا .
9 – نزع الإحتكار:
تقليص الدولة من الإحتكار الشرعي للمؤسسات العمومية الإقتصادية وإخضاعها لشروط المنافسة.
5 – 5 شورط نجاح برنامج الخوصصة :
الشرط الأول:
الإلتزام الصارم والواضح للدولة تجاه برنامج الخوصصة . ولأسباب مختلفة غالبا ما يكون هناك قوى معرضة وقد يكون لها تأثير بالغ على كل سياسة الخوصصة .
وقد نتمكن هذه المعارضة في منح أو تأجيل أو حتى تغيير اتجاه عملية الخوصصة لذلك جب على الدولة أن نتعهد وتجند كل الوسائل الضرورية لإنجاح الخوصصة.
الشرط الثاني:
إن تحديد أهداف برنامج الخوصصة على المدى القصير والطويل يعتبر جد هام خلال كل مرحلة تنقل فيها الملكية .
الشرط الثالث:
إن برنامج الخوصصة يتوقف على الإجراءت وعملية إتخاذ القرار.
فالشفافية تسمح بتجنيب كل أخطار بيع الأموال العمومية بثمن بخس وتضمن السير الحسن لعمليات الخوصصة وبالفعال تكمن الشفافية في توفر ونشر المعلومات حول الصفقات المبرمجة ويجب إن تكون هذه المعلومات موضوعة وصحيحة وفي متناول الجمهور وخاصة المستخدمين إذا تقدم هؤلاء كمشترين محتملين أو لما يتمتعون به من إمتيازفي المعاملة .

الشرط الرابع : التوقيت(TIMING)

إن وتيرة عملية الخوصصة مهمة ويجب احترام سجلات الإستحقاق المقررة في برنامج الخوصصة ،فالعملية الطولية جدا يمكن أن تحول عن هدفها البداىء كما أن العملية السريعة جدا قد تؤدي إلى كارثة . فأفضل وتيرة لتنفيذ برنامج الخوصصة هي تلك التي تتجنب الأسلوبين فلا تكون طويلة جدا ولاسريعة جدا.

خلاصة وبعض التوصيات

للأجابة على الإشكالية المطروحة في المداخلة يمكن في الأخير من خلال المحاور التالي تم التطرق إليها استخلاص مايلي :

1) – عملية التطهير المال هي حل مؤقت ولامكن أن تعتبر كحل جذري كونها إهتمت فقط بالوضعية المالية وليس بمشكل التسيير الذي يعتبر من الأساليب الرئيسية لنجاح المؤسسة.

2) –- لايمكن تعريف أو فهم الخوصصة بالمعني الضيق وهي عملية تحول المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص تمليكا أو إدارة فهذاالتعريف ضيق ومحدود كون الخوصصة في معناها الواسع تشمل قيام الفعاليات الإقتصادية بدور فعال في تحريك النشاط الإقتصادي ،وإتاحة الفرصة لها لكي تساهم في التنمية الإقتصادية ولايقتصر دورها على تملك أو إدارة المشاريع القائمة ،إذاأن ذلك بالتاكيد لايساعد على النمو والتقدم الإقتصادي ،وتصبح على هذا النحو عملية الخوصصة بالنسبة للمؤسسة العمومية الجزائرية مجرد عملة نقل مشاريع ليس نقل مشاريع ليس فيها قيمة مضافة.

3) – إن برنامج الخوصصة حديث العهد في الفكر الإقتصادي المعاصر وهو مازال يمر بمرحلة التجربة والخطاء لا يسما في الدول النامية وفي الدول التالي إنهار فيها الإقتصاد الموجة ،ولم يثبت ختى الأن أن هذا البرنامج قد أثبت نجاحه بصورة فائقة حتى يتسنى الدعوى إله بمفرده كحل واحد ووحيد للمشكلات الإقتصادية التالي تواجهها الدول النامية ،وعليه ينبغي النظر إلى الخوصصة على أنها واحدة فقط ضمن عدد من الإستراتيجيات التي تسعى إلى زيادة كفاءة مؤسسات القطاع العام ،أو كوسيلةعصرية اليوم لإعطاء صغية جديدة لمؤسسات القطاع العام ،وهدا عن طريق رسماسلوب تسييري جديد للمؤسسات ،يجعلها تستجيب أكثر فأكثر إلى الأهداف الإقتصادية منها إلى الأهداف الإجتماعة والسياسية ،كون الإهتام بهذه الأخيرة قد أصبحت معروفة النتائج ،وهو ماتعيشه المؤسسات العمومية اليوم في الجزائر ،حيث أصبحت لاتحقق لاهدف لإقتصادي ولاهدف لإجتماع أو سياسي.

4)– إن خوض غمار التغير لمكونات المؤسسة كون على مستويين:

- على مستوى المكونات المجسدة للمؤسسة (الجسم).
- على مستوي المكونات المنشطة للمؤسسة (الروح).

فالمكونات المجسدة (الجسم) تتمثل في الأشياء المادية والمرئية ،مثل المنتجات ،نظام المعلومات ،الأسواق ،الهياكل التنظمية ...الخ ،أما المكونات المنشطة (الروح) فتتمثل في الأشياء غير المرئية وهي الأشياء التي تحرك الجسم مثل السلوك ،طرق التفكير وأسلوب العىقات الموجودة داخل المؤسسة ،بحيث ترتبط هذه العناصر بميدان الثقافة وطرق التسيير.

المراجع

- وزارة إعادة الهيكلة الصناعية والمساهمة : تصحيح الإقتصاد الوطني وسياسة لإعادة الهيكلة الصناعية ––– ديسمبير 1994.
- إتحاد المصارف العربة : دور المصارف العربة في التخصيصية وتطوير الأسواق المالية،تركيا1993
- سعيد النجار : التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربة –صندوق النقد العربي

- أبو ظبي.1988
- ضياء مجيد الموسوي : الخوصصة والتصحيحات الهيكليـــة أراء وإتجهـــات –ديـــوان المطبوعات الجامعية –الجزائر1998.
- حسين بهلول : الجزائر بن الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية 1996.
- نبيل مرسلي خليل :الميزة التنافسية في مجال الأعمال –––الدار الجامعية 1996.

Benbitour.A : L'Expérience algérienne de éveloppement.1962/1991. Leçon pour l'avenir, eds technique de l'entreprise ISGP Alger 1992.

Bettahar. R : la privatisation,ed presses desengraphic ;Alger1994.

–
–
–
–
–

–
–
–
–
–
–
–
–
–